

الفرق بين الشركة المساهمة الخصومية والشركة ذات المسؤولية المحدودة

فريق شركة أندرسن

24 نيسان 2024

المقدمة

تعتبر الشركات من أبرز المكونات الأساسية في الهيكل الاقتصادي لأي مجتمع، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحفيز النمو، وتوفير فرص عمل، ودعم الابتكار. فهي ليست مجرد كيانات قانونية تُنشأ لتحقيق الربح، بل تمثل منصة يتم من خلالها استغلال الموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى التنافسية والإنتاجية.

تتعدد أنواع الشركات التي أتاحتها المشرع الفلسطيني بموجب قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات النافذ بين: شركات أشخاص وشركات أموال وما يميز أشكال الشركات التي تدرج تحت كل منهما هو أن شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي للشركاء لا الاعتبار الشخصي ومن أهم أشكالها شركة المساهمة الخصوصية حيث تتميز بفصل الذمة المالية للمساهمين عن الذمة المالية للشركة ويتيح هذا الفصل للمساهمين حماية أصولهم الشخصية، مما يعزز من جاذبية هذا النوع من الشركات.

في هذا السياق، ظهرت الشركة ذات المسؤولية المحدودة كخيار آخر يتسم بخصائص مشابهة، حيث تضمن أيضًا فصل الذمة المالية للشركاء عن الذمة المالية للشركة، بحيث تقتصر مسؤولية الشركاء في شركة المسؤولية المحدودة على مقدار مساهماتهم في رأس المال، مما يقلل من المخاطر المالية التي قد تنجم عن النشاط التجاري.

في هذا السياق نظراً للتشابه الكبير بين هذين النوعين من الشركات، تنشأ الحاجة لإجراء دراسة مقارنة شاملة تسلط الضوء على خصائص كل منهما. بالإضافة إلى تناول المعايير التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند اختيار الشكل الأنسب للشركة لفهم كيفية تأثير كل منهما على العمليات التجارية، والاستراتيجيات التمويلية

أحكام عامة

في هذا السياق تتميز كل من الشركة المساهمة الخصوصية والشركة ذات المسؤولية المحدودة بشخصية قانونية مستقلة عن أعضائها، حيث يُؤسس كل منهما بهدف تحقيق الربح. تتكون الشركة المساهمة الخصوصية من أسهم لا تُطرح للاكتتاب العام، ويكون المساهمون غير مسؤولين عن ديون الشركة إلا في حالات معينة.

في المقابل، تتكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة من حصص تعكس نسبة مشاركة الأعضاء في الأرباح والخسائر، وتتطلب موافقة الأعضاء عند نقل الحصص. تتعدد النقاط التي تميز الشركتين، بدءًا من الهيكل الإداري وإدارة الشركة، حيث يُدير الشركة المساهمة الخصوصية مجلس إدارة، بينما تُدار الشركة ذات المسؤولية المحدودة من خلال مفوض بالتوقيع.

تبرز أهمية المستندات التأسيسية في تنظيم العلاقة بين الأعضاء، حيث يتطلب تأسيس شركة المساهمة الخصوصية عقد التأسيس بالإضافة إلى النظام الداخلي أما الشركة ذات المسؤولية المحدودة فيتم تنظيمها من خلال عقد التأسيس واتفاقية إدارة تحدد حقوق وواجبات الأعضاء، مما يعكس الاختلافات الجوهرية بين النموذجين في إدارة الشركات وتوزيع المسؤوليات.

ما هو أفضل خيار؟

تعتبر آلية اختيار الهيكل القانوني المناسب للشركة من العوامل الأساسية التي تؤثر على نجاح الأعمال واستدامتها. حيث يتطلب تأسيس أي مشروع تجاري فهماً دقيقاً للاختلافات الجوهرية بين أنواع الشركات المتاحة، ومن أبرزها شركة المساهمة الخاصة والشركة ذات المسؤولية المحدودة. نظراً للتشابه الكبير بينهما .

في هذا السياق، يتميز كل من هذين الهيكلين القانونيين بمجموعة من الأحكام التي تتداخل في بعض الجوانب. لذلك، يقدم هذا المقال آلية تطرح مجموعة من المعايير الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند الاختيار بين الشركتين، بما يساهم في اتخاذ قرار مستنير يتماشى مع الأهداف التجارية والاستراتيجية للمشروع على النحو الآتي :

أثر المستندات التأسيسية وآلية الإدارة على تطبيق الحوكمة

تتجلى الفروق بين شركة المساهمة الخاصة والشركة ذات المسؤولية المحدودة من خلال المستندات التأسيسية وآلية الإدارة، وهو ما يؤثر بشكل كبير على مستوى تطبيق الحوكمة في كل منهما. تمتلك شركة المساهمة الخاصة عقد تأسيس بالإضافة إلى نظام داخلي ينظم القواعد والإجراءات المتعلقة بالإدارة وتعيين المراجعين. هذا الهيكل يساهم في تعزيز مبادئ الحوكمة من خلال فرض قواعد صارمة تضمن الالتزام بالنظام الداخلي، مما يؤدي إلى إدارة أكثر تنظيماً وفعالية.

في المقابل، تتألف الشركة ذات المسؤولية المحدودة من عقد تأسيس واتفاقية إدارة، مما يمنحها مرونة أكبر، لكنه يفتقر إلى وجود نظام داخلي رسمي. هذه البنية تؤدي إلى مستوى أقل من الحوكمة، حيث تتم إدارة الشركة بواسطة مفوض أو أكثر، مما يتطلب إجماع الأعضاء في اتخاذ بعض القرارات. وبالتالي، فإن طبيعة المستندات التأسيسية وآلية الإدارة تلعبان دوراً محورياً في تحديد مدى تطبيق الحوكمة في كل نوع من الشركات، حيث تعزز المستندات والقوانين الصارمة في شركة المساهمة الخاصة من فعالية الحوكمة، بينما تؤدي مرونة الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى إدارة أقل تنظيماً.

تقسيم رأس المال: الأسهم مقابل الحصص

ينتج عن الاختلاف بين تقسيم رأس المال إلى أسهم أو حصص آثار قانونية مختلفة. تُعتبر الأسهم قابلة للتداول بحرية بين المستثمرين، مما يمنح حقوقاً متناسبة في التصويت وتوزيع الأرباح. هذا الجانب يعزز من مرونة التمويل والتداول، مما يسهل جذب الاستثمارات.

في المقابل، تقسيم رأس المال إلى حصص يقلل من قابلية التداول، حيث تتطلب غالباً موافقة الشركاء الآخرين على أي انتقال للحصص. كما أن هذا النوع من التقسيم يركز بشكل أكبر على العلاقات الداخلية بين الشركاء في الإدارة واتخاذ القرارات، مما يعزز الخصوصية والانغلاق في الإدارة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الأسهم توفر مرونة أكبر في التمويل والتداول، بينما تعزز الحصص الخصوصية والسرية في الإدارة، مما يؤدي إلى اختلافات جوهرية في طريقة تشغيل كل نوع من الشركات.

طبيعة الحصص بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المساهمة الخصوصية

في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، يُسمح للشركاء بتقديم حصص دون مقابل نقدي أو عيني، حيث يُعدّ الجهد المبذول من الشريك مساهمة معتمدة وقابلة للاعتداد بها.

أما في شركة المساهمة الخصوصية، فتلتزم التشريعات بأن تكون الحصص المقدمة نقدية أو عينية فقط، ولا يجوز قبول مساهمات غير مالية أو غير مادية كبديل لرأس المال.

النشاطات التجارية وتأثيرها على نوع الشركة

تظهر الفروق بين شركة المساهمة الخاصة والشركة ذات المسؤولية المحدودة في عدة جوانب، وخاصة فيما يتعلق بالنشاطات المسموح بها. حيث يُحظر على الشركات ذات المسؤولية المحدودة ممارسة أنشطة حساسة مثل البنوك، التأمين، والاتصالات، التي يجب أن تكون مُنظمة بشكل حصري من قبل الشركات المساهمة العامة. وهذا يحد من قدرة الشركات ذات المسؤولية المحدودة على التوسع في مجالات حيوية، بينما تتيح الشركات المساهمة الخاصة إمكانية تنوع الأنشطة في مجالات أخرى، مما يعكس التباين في الهياكل القانونية وتأثيرها على فرص النمو.

تحويل الأسهم والحصص التجارية

تظهر الفروق في آلية تحويل الأسهم والتنازل عن الحصص بين شركة المساهمة الخاصة والشركة ذات المسؤولية المحدودة. ففي شركة المساهمة الخاصة، تُعتبر عملية بيع الأسهم أو تحويلها أكثر سهولة ومرونة، حتى وإن كانت تواجه بعض التعقيدات. ومع ذلك، لا تُمنع هذه العمليات بشكل نهائي.

على الجانب الآخر، تتطلب الشركات ذات المسؤولية المحدودة عرض حصة العضو للبيع أولاً على باقي الأعضاء ومدير الشركة، مما يزيد من تعقيد عملية البيع. تعكس هذه القوانين الطبيعة المختلفة لحصص العضوية، حيث تتطلب مزيداً من التدقيق والاعتبار.

بناءً عليه، يتضح أن تحويل الأسهم في الشركات المساهمة الخاصة يتمتع بمرونة أكبر مقارنة بعملية بيع الحصص في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، على الرغم من أن الأخيرة ليست محظورة تماماً، بل تخضع لإجراءات معينة تجعل العملية أكثر تعقيداً.

الملاءمة مع الشركات العائلية

تتوافق الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشكل أكبر مع احتياجات الشركات العائلية، حيث تتمتع بمرونة أكبر وأقل تعقيداً، مما يجعلها الخيار المفضل في كثير من الأحيان. هذه البنية التنظيمية تتيح للعائلات إدارة أعمالها بطريقة مباشرة وسلسة.

ومع ذلك، لا يعني ذلك أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي الخيار الوحيد أو الأمثل، بل قد توجد حالات حيث تكون الشركات المساهمة الخاصة أكثر ملاءمة بناءً على متطلبات معينة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحمل الشركات ذات المسؤولية المحدودة أسماء أشخاص طبيعيين، مما يعزز الطابع الشخصي للشركات العائلية. في المقابل، لا تكون أسماء الشركات المساهمة الخاصة مرتبطة بأسماء بالأفراد، مما يعطيها طابعاً أكثر رسمية.

الخلاصة

تتباين شركة المساهمة الخاصة والشركة ذات المسؤولية المحدودة في عدة جوانب قانونية وإدارية، مما يمنح كل منهما طابعاً فريداً. تتمتع الشركة المساهمة الخاصة بهيكل تشغيلي أكثر صرامة وأحكام تفصيلية تنظم عملها، مما يجعلها مناسبة للمشاريع الكبيرة التي تستهدف التوسع. في المقابل، تناسب الشركة ذات المسؤولية المحدودة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تُنشأ بين عدد محدود من الأعضاء، حيث تقوم العلاقات على المعرفة والثقة.



ANDERSEN®

